

اجتهادات أحزان الديمقراطية

يوم حزين للديمقراطية أقر فيه قانون يرفضه كثير من الفرنسيين، وربما أغلبيتهم، بدون اقتراع في البرلمان. سيدخل الخميس 16 مارس تاريخ أحزان الديمقراطية في فرنسا. فشلت حكومة الرئيس إيمانويل ماكرون في تأمين الأغلبية البرلمانية اللازمة لإقرار قانون رفع سن التقاعد من 62 إلى 64 عامًا، فلجأ إلى الفقرة الثالثة من المادة 49، التي تُعد الأسوأ في الدستور الفرنسي. لم ينتهك هذا الإجراء القاعدة التي تُعد ركيزة الديمقراطية التمثيلية فقط، بل تجاهل أيضًا احتجاجات واسعة شملت تظاهرات بعضها مليونية وفق إحصاء دقيق وليس تقديرًا اعتباطيًا. لا يتحمل الحكم الحالي وحده المسؤولية عن أحزان الديمقراطية في فرنسا الآن. يشاركه فيها كل من كان في إمكانه إلغاء فقرة تُفرغ الدستور من محتواه الديمقراطي عند استخدامها، وفي مقدمتهم الحزب الاشتراكي حين كان في مجده. يذرف الأعضاء الباقيون في هذا الحزب الدموع مع المعارضين على إقرار قانون يرفضه معظم من سيُطبق عليهم، وينسون أن حكومات قادها حزبهم استخدمت الفقرة سيئة السمعة مرات.

وبسبب هذه الفقرة، ومواد أخرى في دستور 1958، تُعد الجمهورية الخامسة الأقل ديمقراطية منذ الثورة الفرنسية. وضع شارل ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة في دستورها فقرات غير ديمقراطية على سبيل الاحتياط متأثرًا بحالة عدم الاستقرار التي سادت الجمهورية الرابعة بنظامها البرلماني. والأرجح أنه لم يتصور إساءة استخدام هذه الفقرات، وهو الذي لم يفكر في اللجوء إلى أي منها ضد معارضيهِ، أو للبقاء بعد أن فقد الكثير من شعبيته، فاستقال في 1969. والحال أن إقرار مشروع

قانون التقاعد بدون اقتراح كرس صورة الديمقراطية المنقوصة في بلد
يتمتع شعبه بحرية واسعة. فالديمقراطية والحرية ليستا متلازمتين،
بخلاف اعتقاد سائد. الديمقراطية عملية إجرائية يمكن التحايل عليها،
بينما الحرية ممارسة تراكمية في مختلف جوانبها المتعلقة بالتفكير
والتعبير والتنظيم السياسي والاجتماعي والنقابي والاحتجاج بمختلف
أشكاله. وهذا يفسر التناقض الواضح في المشهد داخل البرلمان حيث
يُصادر حق في التعبير عن رأيهم وممارسة دورهم التشريعي، وخارجه
حيث يعبر عدد مهول من الناس عن موقفهم مستخدمين كل أساليب
الاحتجاج بحرية كاملة مادام سلمياً.